OPEN ACCESS
Journal of Arabic Research (AIOU)
jar.aiou.edu.pk
iri.aiou.edu.pk

شواهد القرآنية و الشعرية فى معجم ''جمهرة اللغة'' فى ضوء التفاسير العربية

The Quranic and Poetic proof in the dictionary "Jamharat – u – llugah" in the light of Arabic Tafasirs

محمد رفيق

طالب الدكتوراه بقسم اللغة العربية بجامعة بهاء الدين زكريا ملتان

د- حافظ محمد سرور

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية بجامعة بهاء الدين زكريا ملتان

Abstract

The Quranic and Poetic citation proof is considered one of the essential topics in lexicon studies because the lexical meaning of a particular lexeme is multifold and open-ended, and its connotation would be identified precisely if it is associated with a particular context. The researcher tries to arrive at the nature of these poetic and Quranic demonstrations through scrutinizing and describing those mentioned in Ibn -e- Duraid's "Jamharat – u – llugah" and by investigating the differences among sources, by relating them to other quotations, and by explaining their popularity and their value in accomplishing Bin Duraid's objective in representing a particular dialect or language, and in dealing with various linguistic issues in the light of Arabic Tafasirs.

Keywords: Poetic citation, lexicon studies, Jamharat – u – llugah, Arabic Tafasirs.

الشاهد لغة:

ورد في الصحاح حول مادة ''شَهِدَ'': ''الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا... والمشاهدة المعاينة، و شهده شهوداً أي حضره فهو شاهد، وقوم شهود أي حضور... و أشهدني إملاكه أي أحضرني... وشهود الناقة: آثار موضع منتجها من دم أو سلي''[1]. و في اللسان ''الشاهد: الذي يخرج مع الولد كأنه مخاط... والشّهود ما يخرج على رأس الولد''[2] أما في الوسيط، فالشاهد هو: ''من يؤدي الشهادة، والشاهد الدليل''[3]. و يرى الدكتور يحيى جبر أن الشاهد ''الحاضر الماثل مطلقا أو خصوصاً في أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها، أو طائفة منها''[4]. و يبدو أن خيطا واحدا ينظم هذه التعريفات ويجمع بينها، وهو كون الشاهد أثراً دالاً على حقيقة الشيء أو وجوده، أو دليلاً على حدوث الشيء أو حصوله، و هذا الخيط يقودنا إلى تعريف الشاهد اللغوي في اصطلاح اللغويين و النحاة.

الشاهد في الاصطلاح

هو قول عربي شعرا أو نثرا قبل في عصر الاحتجاج، يورد للاحتجاج به على قول أو راي أو قاعدة لغوية. وهو بعبارة أخرى ''جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة... وتقوم دليلا على استخدام العرب لفظاً لمعناه أو نسقاً في نظم أو كلام''[5]. و يرى الدكتور سيعد الأفغاني أن الاحتجاج الذي هو في حقيقته الاستشهاد معناه ''إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السقيفة''[6]. فالاستشهاد يتمثل في الحقيقة في إيراد قول منقول عن عربي فصيح سليم اللسان انطبقت عليه شروط الاحتجاج الزمانية والمكانية والتي حددها العلماء وسيأتي تفصيلها لاحقاً من أجل الاستدلال بهذا القول على قضية ما من قضايا اللغة العربية. ولكن اللافت للانتباه في تعريفات العلماء للاستشهاد أنها تتضمن شواهد الشعر العربي والنثر العربي وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن هذه التعريفات آنفة الذكر لا تنطبق على القرآن الكريم الذي يمثل عنصرا مهما وجوهريا من عناصر الاستشهاد اللغوي.

شواهد القرآن الكريم

القرآن الكريم كلام الله المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بوساطة الوحي جبريل، المبدوء بسورة الفاتحة و المختوم بسورة الناس. و القرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام منه يستقي المسلمون أحكام دينهم و قواعد التعامل والأخلاق و القيم والعبادات إضافة إلى مصادر التشريع الأخرى. وقد نزل القرآن الكريم باللغة العربية، لغة العرب الفصحاء ليكون معجزاً لهم وبيّنة عليهم في آن واحد، وبعد أن استقرت أركان الدولة الإسلامية، أصبح القرأن

الكتاب الأول عند العرب المسلمين يحرصون عليه، ويتدفقون على دراسته وتفسير آيه و البحث في كل ما يمكن أن يسهم في فهمه وتدبر معانيه، وإذا كان القرآن الكريم قد أعجز أصحاب اللغة في لغتهم، فكان من الأجدر إذا أن تكون مفرداته وتراكيبه وعباراته مصدراً من مصادر اللغة التي يعتمد عليها اللغويون العرب في أثناء تقعيد اللغة وسنّ قوانينها و الغوص في أعماقها، كيف لا و الدراسات اللغوية كما أتضح سابقاً نشأت أصلاً لخدمة القرآن وعلومه.

والقرآن الكريم يمثل أوثق نص لغوي في العربية، فقد نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء، زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، و عند أصحابه من بعده، ويمثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي وكل القبائل العربية الضاربة في أطراف الجزيرة العربية، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية، يقول البغدادي صاحب الخزانة: ''فكلامه – عزّ اسمه – افصح كلام وابلغه، ويجوز الاستشهاد

بمتواتره وشاذه''[7] ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الاختلاف في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم في اللغة والنحو، والرأي أن نقطة الارتكاز في البحث في قضية الاستشهاد بالقرآن الكريم إنما تنطلق من القراءات التي نزل بها القرآن الكريم، فمن إعجاز القرآن الكريم أنه نزل بقراءات متواترة إلى الرسول صلى الله عليه و سلم و هنا اختلفت وجهات نظر علماء اللغة والنحو حول هذه القراءات، فذهب بعضهم إلى قبول القراءة و أخضع القادة للنص القرآني، في حين ذهب فريق آخر إلى قبول القراءة في ذلك الحرف مع مخالفتها للقياس ولكن لا يُقاس عليها، وذهب فريق ثالث إلى تخطئة القراء الثقات و اتهامهم باللحن ما لم تستقر القراءات مع قاعدتهم وقياسهم، هذا مع العلم أن هناك حقيقة لا بد من تسجيلها وهي أن الرعيل الأول من النحاة واللغويين العرب كانوا أصلا قرّاءً أو تلامذة للقراء من أمثال أبي عمر بن العلاء و الكسائي و يعقوب الحضرمي.

ويُسجل لأصحاب المدرسة الكوفية أنهم كانوا أقل تشدداً في مجال الاستشهاد بالقرآن الكريم، فقد فعلوا ذلك دون تحفظ، فقد كانوا يحترمون القراءات ويتحرّجون من مخالفتها وذلك و اضح من رأي الفرّاء الذي يقول: المصحف إذا وجدت له وجها من كلام العرب وقراءة القرّاء أحب إليّ من مخالفته. وهو يرى أن الاحتجاج بالقرآن أولى من الاحتجاج بالشعر العربي وفصاحته وقوة حجته، يقول إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإن الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر. و على الطرف الآخر كان نحاة البصرة أكثر تشددا وصرامة في التعاطي مع الاستشهاد بالقرآن الكريم والتعامل مع القراءات فقد طعنوا في بعض القراءات، وأخضعوا مجملها إلى قواعدهم، فقبلوا منها ما وافق قواعدهم، واحتجوابه، ورفضوا ما لم يوافقها، ورموه بالشذوذ، فكان أن قدّموا القاعدة على النص القرآني بالرغم من أنه موثّق ومتواتر.

و دليل ذلك أنه بالنظر إلى نسبة الآيات القرآنية في كتاب سيبويه إلى آيات القرآن الكريم ككل، ونسبة الشعر في كتابه إلى نسبة الشعر الجاهلي والإسلامي، تكون نسبة الأيات إلى الشعر أكثر و هذا يؤكد أنه ما من انصراف مطلق من البصريين عن الاستشهاد قرآنيا[8] والمقدر بنحو 500 شاهد قرآني[9] ولكن كان التوجه العام نحو القراءات التي تقرأ على وجه واحد، و نحو ''رفع مكانة القرآن الكريم و البعد به عن الجدل وأسبابه احتراماً له و تقديساً''[10].

الشاهد القرآني و الأصل الدلالي للألفاظ و اشتقاقاتها

سنرصد في هذا البحث حديث ابن دريد عن بيان الأصل الدلالي للألفاظ وبيان الصيغ التي ترد في مادتها اللغوية ودلالاتها وبما قاربها أو شابهها من الألفاظ من خلال الشواهد القرآنية.

مادة "عصر(ر ص ع)"

ومن ذلك انه وقف عند لفظة ''يعصرون'' حين عرض لها في مادة ''عصر'' بالبيان، قائلا في معناها

نقلاً عن أبي عبيدة: ينجون من الجَدْب، وعُصارة كل شيء: ما سال منه إذا عُصِر، ثم يحتج بالشاهد القرآني الذي يثبت هذه اللفظة ويستعين به في قوله تعالى: ''فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ''[11]، أى: يأتيهم الغيث، و هو المطر[12]، ثم يستطرد في الكلام بعد ذلك في بيان دلالات الصيغ الأخرى التي ترد في مادتها اللغوية فيقول في ''المعصرات'': السحاب لان الناس ينجون بسببها من الجَدْب، ويستدل بشاهد قرآني آخر في هذا الموضع في قوله تعالى: ''وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا''[13]، المعصرات: الريح[14]، ثم ينتهي بعد ذلك إلى بيان معنى الإعصار فيقول: غبار يثور من الأرض فيتصاعد في السماء، والجمع أعاصير، ويعضد قوله بشاهد قرآني آخر في قوله تعالى: ''فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ''[15]، أى: أحرق ثمارها و أباد أشجارها، فأى حال يكون حاله[16]، والله اعلم.

مادة "كبر(ب ر ك)"

ومن أمثلة ذلك وقوفه عند لفظة ''كبر'' الواردة في معجمه، فنجده كيف يوجه اللفظ ويبين مدلوله من خلال مباحث علم الاشتقاق، فقال: والكِبَر ضد الصِّغَر، كَبِرَ يكْبُرُ كِبَراً إذا أسِن، وتكبّر إذا تعظم، وكُبْر الشيء: معظمه، واستدل على ذلك بالشاهد القرآني في قوله تعالى:''وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ''[17]، و الذى تحمل معظم ذلک الاثم و الافک منهم هو الذى بدأ بالخوض فيه[18]، و قال: رجل كبير وكُبار، كما قالوا طويل وطُوال[19]. و الى هذا المعنى ذهب الطوسي في تفسيره فقال: ''وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ'' يعني (ابن أبيّ بن سلول) تحمل معظمه و (كبره) مصدر من معنى الكبير من الأمور[20]. وأشار ابن دريد إلى بعض اشتقاقات اللفظة مثل (اكبرنهُ) الواردة في قوله تعالى: ''فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ''[21]، أى: فلما رأين يوسف أعظمنه و أجللنه[22]، وبيّن دلالتها فقال: واكبرتُ الشيء أكبره إكبارا، إذا عظم في صدِرك وعجبت منه، ثم قال عَقِبَ ذلك: فهذا معنى الإعظام، والله اعلم[23]، واستدل بشاهد قرآني آخر يؤيد المعنى نفسه في قوله تعالى: ''لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ''[24] وجاء في تفسير هذه الآية: ''إن خلق السموات والأرض على ما هن عليه من العظم والثقل مع وقوفهما من غير عمد وجريان الفلك والكواكب من غير سبب أعظم في النفس وأهول في الصدر من خلق الناس''[25]، ثم ذكر ابن دريد بعض اشتقاقات اللفظة التي منها (الكبائر) التي وردت في قوله تعالى: ''إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ''[26]، والكبائر من الذنوب[27]. وهكذا فابن دريد بيّن دلالات اللفظة في اللغة، واستشهد بالشواهد القرآنية التي تؤيد دلالات اللفظة اللغوية، وجعلها أصلا لمعاني الكلمات التي تقرب من هذه الكلمة.

مادة "هود(د هـ و)"

ومن ذلك ما ذهب إليه ابن دريد في لفظة (هود)[28] فقال: ''وهَوَّدَ الرجل في السير تهويداً، إذا سار

سيرا لينا، ومنه اشتقاق الهَوَادة، أي اللين والسكون''[29]، ثم ذكر الأصل الدلالي للفظة فقال: وهُود: اسم نبي عليه السلام، وأصله من التهويد، وهو من السكون والهدوء، وسمي اليهود يهودا، أما من قوله عز وجل: ''إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ''[30]، أي رجعنا وتُبنا إليک[31]، وإما من التهويد أي السكون، ويمكن أن يكونوا سُمّوا بالمصدر من هاد يهود هَوْداً، وفي التنزيل: ''وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى''[32]، القول فى تأويل قوله تعالى: ''وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى'' قال أبو جعفر: يعنى تعالى ذكره بقوله: وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى، و قالت اليهود لمحمد صلى الله عليه و سلم و أصحابه من المؤمنين: كونوا هودا تهتدوا، و قالت النصارى لهم: كونوا نصارى تهتدوا[33]، وهو من هذا إن شاء الله [34]. وأورد الطوسي روايات مأثورة عن ابن عباس وسعيد بن جبير وإبراهيم وقتادة ومجاهد تذهب إلى المعنى نفسه[35].فابن دريد استعان بالشواهد القرآنية لتأييد دلالات اللفظة اللغوية وأصولها.

مادة "رجع(ج ر ع)"

من ذلك ما جاء في لفظة (الرّجْع) فعندما يورد دلالتها اللغوية نراه يحتج بالشاهد القرآني الذي يثبت هذه اللفظة ويستعين به في قوله تعالى: ''وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الرَّجْعِ''[36]، يعنى السحاب يمطر، ثم يَرجع بالمطر[37]، فقال: ''والرّجْع: الغدير أو الماء يترقرق على وجه الأرض، وقالوا: الرَّجْع: المطر''[38]، ونقل عن أبي عبيده قوله: بل الماء بعينه رَجْعٌ[39]. واستطرد في الكلام بعد ذلك فقال: « ويقال إلى الله عز وجل مرجِعُك ورُجوعك ورُجعاك، مقصور، واستدل على هذا الكلام بما يؤيده في القرآن الكريم في قوله تعالى: ''إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى''[40]، يعنى إن إلى ربک يا محمد مَرْجِعَه، فذائق من ليم عقابه ما لا قبل له به[41]. و ختم قوله بالقول: وربما قالوا: رُجعاتَك، والى الله مراجع الأمور، جمع مَرْجِع[42].

مادة "كن(ك ن ن)"

ومن ذلك ما ذهب إليه لبيان الفروق الدلالية بين كلمتي (كننتُ) و (أكننتُ) فقال: ''كننتُ الشيء، إذا خبأته وسترْته، أكنُّه كَنّا وكُنُوناً، فهو مكنون. وكل شيء سترت به شيئا فهو كِنان له''[43]. وحكى ابن دريد عن أقوال بعض أهل اللغة للتفريق بين اللفظتين أن معنى كننتُ الشيء: سترته، واكننته في صدري، واحتجوا بقوله تعالى:''كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ''[44]، اختلف أهل التأويل فى الذى به شبهن من البيض بهذا القول، فقال بعضهم: شبهن ببطن البيض فى البياض، و هو الذى داخل القِشْر، و ذلک أن ذلک لم يمسه شيء[45]، و بقوله عزوجل: ''مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ''[46]، و إن ربک ليعلم ضمائر صدور خلقه، و مكنون أنفسهم، و خفىّ أسرارهم، و علانية أمورهم الظاهرة، لا يخفى عليه شيء من ذلک، و هو محصيها عليهم حتى يجازى جميعهم بالإحسانا و بالإساءة جزاءها[47]. و هذا من اكننتُ، والأول من كننتُ. والشيء مكنون، والحديث مُكنٌ[48].

قال الزمخشري (ت538هـ) في تفسير ''ماتُكِنُّ صُدورُهُم'' يعني: ''انه يعلم ما يخفون وما يعلنون من عداوة رسول الله ﷺ ومكايدهم، وهو معاقبهم على ذلك بما يستوجبونه'' [49]. وعلى هذا فاللفظة (مكنون) في الشاهد الأول تمثل التفسير الحسي المادي في وصف نساء أهل الجنة بحسن العيون الناظرة إلى أزواجها عفة وطهارة، وشبههن بالبيض المكنون على عادة العرب في وصف وتشبيه من اشتد حجابه، وتزايد ستره، بأنه في كن عن التبرج. واللفظة (تُكِنُّ) في الشاهد الثاني تمثل التفسير المعنوي أي ما تخفيه صدورهم وتستره من الأسرار.

مادة "عوج(ج ع و)"

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في لفظة (عوج) قال ابن دريد: ''والعَوْج: مصدر عُجْتُ أعوج عَوْجاً وعِياجاً، إذا عطفت، والياء في عياج بدل من الواو، والعَوَج: مصدر عَوِجَ يَعْوَج عَوَجا، لما رأيته بعينك. والعِوَج: ما لم تره بعينك، مثل العوج في الدين وغيره '' [50].

واستدل على المعنى الثاني بالشواهد القرآنية في قوله تعالى: ''غَيْرَ ذِي عِوَجٍ'' [51]، يعنى غير ذى لبس[52]. و قال في تفسيرها: أي لا التواء فيه، وفي قوله تعالى: ''ويَبغُونَها عِوَجاً'' [53]، و يلتمسون سبيل الله، و هو الإسلام الذى دعا الناس إليه محمدﷺ[54]، و في قوله تعالى: ''لاَ عِوَجَ لَهُ'' [55]، يعنى لا عوج لهم عنه، و لا انحراف، و لكنهم سراعا إليه ينحشرون[56]، فابن دريد فرّق بين اللفظتين، فالعَوَج (بفتح العين) عنده يأتي لبيان المعنى الحسي، وهو ما يدرك بالعين، والعِوَج (بكسر العين) يأتي لبيان معنى معنوياً، وهو ما لا يدرك بالعين، بل يدرك بالفكر والبصيرة. وذهب الطوسي إلى ما ذهب إليه ابن دريد فقال: وكسرت العين من قوله (عِوجا) لأن العرب تقول عوجا (بكسر العين) كل اعوجاج كان في دين أو فيما لا يرى شخصه قائما ولا يدرك عياناً منتصبا كالعوج في الدين[57]. وجاء في تفسير صفوة البيان: العوج (بكسر العين وفتحها) مصدر عَوج، كتَعِبَ. قال ابن الأثير: إن مكسور العين مختص بما ليس مرئي، كالرأي والقول. والمفتوح: مختص بما هو مرئي كالأجساد. وعن ابن السكيت: إن المكسور أعم من المفتوح، واختار المرزوقي أنه لا فرق بينهما[58].

مادة "هجد(ج د هـ)"

ومن ذلك أيضا انه فرّق بين اللفظتين (هجد) و (تهجد) فقال: ''وهجَدَ الرجل يهجُد هجُوداً'' إذا نام. وتهجَّد، إذا ترك النوم، والتهجّد: التيقظ من النوم. وفي التنزيل: ''فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ'' [59]- ويتضح من الأمثلة المتقدمة أن أبا دريد أفاض في الشرح والتحليل والتعمق في بيان دلالات الألفاظ في اللغة وأصولها واشتقاقاتها، مستعينا بالشواهد القرآنية ليعضد بها ما ذهب إليه، وكل ذلك ينم عن خبرته ودرايته وسعة علمه

في اللغة وفقهها، وتمكنه من معجمها الضخم، لأن الإلمام بالمعنى اللغوي للكلمة هو من مقومات الفهم اللغوي للفظ.

الشواهد الشعرية

سبق الحديث عن شواهد النحو القرآنية وشواهد الحديث الشريف، ولكن الحدث عن الشواهد النحوية الشعرية له طابعه الخاص، إذ إن هذا النوع من الشواهد نال من الحظوة والاهتمام ما فاق كثيراً غيره من أشكال الشواهد الأخرى النثرية، فقد أنس النحويون إلى الشعر، وأحسّوا أنه يمثل لغة العرب، واحتلت الشواهد الشعرية مراتب متقدمة من اهتمام النحاة والدارسين، وظهرت على اثر ذلك مؤلفات كثيرة تخوض في هذا المضمار، منها على سبيل المثال لا الحصر (شرح أبيات سيبويه) لأبي جعفر النحاس، و(شرح أبيات سيبويه) لأبن السيرافي وغيرهما كثير. وقد سبق الحديث أيضا في دائرة الاحتجاج الشعرية، غير أنه من الضروري هنا تسجيل بعض الملحوظات الهامة التي يمكن لمتتبع الشواهد الشعرية في النحو العربي تسجيلها، وهي من الأهمية بمكان بحيث ترسم صورة واضحة المعالم عن طبيعة هذه الشواهد وشروطها ودرجة التثبت من صحتها، وقد تركت هذه الملحوظات أثرها على الشواهد الشعرية خاصة، وعلى الدرس النحوي بعامة:

الضرورة الشعرية

فالشعر له أسلوبه وله إيقاعه وله قيوده من وزن و قافية، ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لا تُفرض عليه في أثناء كلامه العادي، وقد تضطر هذه القيود الشاعر إلى الضرورة فيقف على أثر ذلك حيران بين القاعدة النحوية وبين الموسيقى الشعرية، وهذا قد يؤثر في اللغة التي يضطرون إليها فتجري على ألسنتهم في غير الشعر أيضا. من قبيل الاهتمام الشديد والعناية الفائقة من علماء اللغة و النحو وغيرهم بالشعر وضروبه فقد عنوا بهذه المسألة وبحثوا فيها و أفردوا لها الأبواب والفصول فقسموا ضرورات الشعر إلى مستحسنة وأخرى مستقبحة، وفصّلوا فيما جاز للشعر استعماله منها وما لا يجوز، ويأتى سيبويه في مقدمة هؤلاء العلماء فبحث في (الكتاب) ما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر ولا يجوز للمتكلم استعماله في كلامه ونثره، جاء هذا في (باب ما يحتمل الشعر) و(باب وجوه القوافي في الإنشاد) و(باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء واضطراراً) و(باب ما يجوز في الشعر... ولا يجوز في الكلام)[60].

وخصّص بن جني بابا في "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا؟[61] وفصل أبو حيان الأندلسي في الضرورة في معظم صفحات كتبه و أفرد لها بابا هو (باب الضرائر) في كتابه: (ارتشاف الضرب من لسان العرب)[62]، ونجد ذلك أيضا في كتب أخرى له مثل: (غابة الإحسان في علم اللسان)[63] في باب سمّاه (باب الشعر و السجع).

ويرى بعض الباحثين أن الضرورات الشعرية بعينها لم تكن الدافع الوحيد لعلماء النحو واللغة نحو الاهتمام بهذا الموضوع، بل أن الشكوك المريبة والإشكاليات العديدة حول مصداقية الرواة وما كان من بعضهم من وضع وتحريف في الشعر وما نتج عن ذلك من آثار ونتائج من خلط في القائل أو جهل به أو تعدد الرواية وما إلى ذلك، كل هذا كان سببا لعلماء النحو لاتخاذ الحيطة والحذر فيما يوردونه من الشعر في كتبهم ودراساتهم واحتجاجاتهم، وفي هذا يقول ابن سلام الجمحي: '' في الشعر مصنوع مفتعل وموضوع كثير لا خير فيه، ولا حجة في عربيته، ولا غريب يستفاد ولا مثل يُضرب، وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء، وليس لأحد إذا أجمع أهل العلم و الرواية على إبطال شيء منه أن يُقبل من صحيفة ولا يروى من صحفي''(64).

ولكن هذا كله لم يمنع من وقوع الخلط والزيادة و الوضع والاختلال في عدد من شواهد الشعر عند علماء النحو واللغة، وإذا كان بعض الباحثين يرى أن اهتمام العلماء القدامى بموضوع الضرورات في الشعر قد دفع الغثّ عن السمين من الشواهد فيردُّ ذلك عديدُ شواهد النحو الشعرية التي تفتقر إلى الدقة و التثبت من صحة قائلها أو من خلوها من الخلط و التصحيف و التحريف. ولكن أن بعض الباحثين لا يدركون هذه الحقيقة، فخديجة الحديثي ترى أنه ''لهذا الاضطراب تجد النحاة ينظرون إلى الشعر بعين الريبة، ولا يعتمدون منه إلا ما ثبت عندهم صحة نسبته إلى قائله، وفصاحة قائله وصدق راويه و الوثوق فيه، وخلوه من الضرورات'' (65).

فبعد ذلك كله كيف تفسر الحديثي شواهد سيبويه التي تفوق السبعين والتي لا يعلم قائلها؟ بل كيف تفسر اعتماد سيبويه على شواهد شعرية جاءت على رواية مخالفة للرواية الأصلية و يستشهد فيها سيبويه بالموضع الذي تختلف فيه الروايتان فيما سنورده من أمثلة لاحقاً؟ ومن أوائل من أقّر الضرورات الشعرية و أجاز للشعراء ما لا يجوز لغيرهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي صرّح بأن الشعراء أمراء الكلام يصرّفونه أنّي شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته(66)، واللافت أن الفراهيدي لم يُسمَّ ما جاز للشاعر في الشعر (ضرورة) و إنما تكلم عليه بشكل عام قبل أن يوضع له هذا المصطلح.

و بعض العلماء عدّ الضرورة ''رخصة'' من هؤلاء ابن رشيق القيرواني في كتابه العمدة(67) حيث خصص لذلك بابًا سماه (الرخص في الشعر)، وكذلك السيوطي في الاقتراح بقوله عن الحكم النحوي: ''ينقسم أيضا إلى رخصة و غيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر'' و منهم أيضا أبو هلال العسكري الذي أورد الضرورة على أنها رخصة في كتابه ''الصناعتين'' (68)، وبعض العلماء اعتبر الضرورة من ''عيوب

الشعر''من هؤلاء قدامة بن جعفر الذي يقول في ذلك ''عيوب اللفظ أن يكون ملحوناً وجارياً على غير سبيل الإعراب واللغة، وقد تقدم من استقصى هذا الفن وهم واضعو صناعة النحو''[69].

وقد فصّل علماء اللغة والنحو والبلاغة كثيراً في أنواع الضرورات وشروطها وحدودها، فسيبويه قسم ضرورات الشعر إلى أنواع سنوجزها مشفوعة بالأمثلة[70]:

1- أن يقع في الكلام ولكنه قليل أو ضعيف وقبيح، وهو في الشعر قوي و جائز كثير، ومنه حذف يا في نداء النكرة كما في قول العجاج:

جارِيَ لا تَستَنكري عَذيرِي

يريد (يا جارية)

أن يقع في الشعر ويجوز، وليس بحد الكلام ولا يستعمل في الكلام، يقول سيبويه في حذف حرف الجر و موقع جوازه ''فحد الكلام أن تثبت الباء في الآخر لأنه فعل لا يصل إلا بحرف الإضافة، يدل على ذلك أنك لو قلت (من تضرب انزل) لم يجز حتى تقول (عليه) إلا في الشعر.

2- مما يُستعمل في الشعر ولا يستعمل في الكلام أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع، من ذلك قول علقمة بن عبده:

لا تُنكر القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

3- أن تكون المسألة جائزة في الشعر، وهي في الكلام خطا، من ذلك استعمال (إذا) شرطية جازمة وهذا ما لا يأتي في الكلام المنثور مثال ذلك قول قيس بن الخطيم:

إذا قَصُرت أسيافنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارب

4- أن لا تجوز المسألة إلا في الشعر، لكنها تجوز فيه في غير اضطرار، من ذلك أنه إذا كانت (إن) شرطية عاملة و كان فعل الشرط مضارعاً مجزوماً جاز الفصل بينهما في الشعر ولم يُجز في الكلام كقول القائل:

عاوِد هَراة وإن معمورها خربا

5- أن يأتي في الشعر ويجوز لكنه على قلّة: ومثال ذلك نون الوقاية تلحق (قد) و (قط) في الكلام العادي ولا يجوز حذفها، في حين جاز حذف نون الوقاية مع (قد) و (قط) فنقول (قدي) تشبيها لها بـ(حسبي) لأن المعنى واحد، كما يقول الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

6- أن يضطر إليه الشاعر، وهو على نوعين: نوع سمع في الشعر ووقع فيما (أضطره) إليه الشاعر، ونوع آخر يقول فيه سيبويه (إذا انطر شاعرنا فقال...جاز) أو (لو أضطر شاعر.... جاز) فمن النوع الأول: استعمال (سواء) في الشعر ظرفاً كاستعمال الأسماء حيث اضطر جعل (سواء) بمنزلة (غير) قال الشاعر:

ولا يَنطِقُ الفحشاء من كان منهم إذا قعدوا مِنّا ولا من سوائنا

ومن النوع الثاني: ما صرّح به سيبويه بقوله (وإن اضطر شاعر ... جاز) مثال ذلك قوله ولو اضطر شاعر فقال: ''أتذكر إذ إن تأتنا نأتك'' جاز له كما جاز في (مَن)[71]. وقوله في استعمال إذا جازمة ''وإن اضطر شاعر فجازي بـ(إذا) أجراها في ذلك مجري (إن)[72].

7- أن لا يقع في الكلام ولا يجوز إلا أن يُضطر شاعر: مثال ذلك حذف الألف التي هي لام الاسم: قال الشاعر حيث اضطر وهو لبيد:

وقبيل من لُكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعَل

يريد ''المعلَّى''.

قائل الشاهد الشعري

وقد برزت في هذا المجال خلافات كثيرة حول قاتل الشاهد من حيث هويته أو من حيث صحة الاستشهاد بقوله، والملحوظة الأولى في هذا الباب تكمن في عدم معرفة قائل الشاهد أو عدم ذكره، ومن قبيل هذا النوع من الشواهد:

فإنه أهل لأن يؤكرما

وهو شاهد على بقاء همزة (أفعل) في المضارع المسند للمفعول (المبني للمجهول) وهو شاهد مجهول القائل[73].

ولعل التركيز على ما قيل من كلام، وليس على من قال الكلام قد أدى في بعض الأحيان إلى إغفال القائل وتناسيه مع الزمن، فالكاتب قد لا يرى ضرورة لذكر صاحب الشاهد لأن تركيزه يكون منصبّا على القضية النحوية التي يعالجها، ولأن القائل كان معروفاً آنذاك للدارسين، فلا يأبه في بعض الأحيان لصاحب الشاهد، هذا فضلا عن أن الكثير من الشواهد الشعرية مستقاة من الأمثال السائرة والأقوال المأثورة التي تمتد إلى جذور عميقة في التاريخ العربي، وغالباً ما نُسي قائلها أو لم تنسب أصلا إلى شخص بعينه.

وقضية نسبة الشاهد إلى قائله تتسم بأهمية خاصة عند علماء النحو العربي، ذلك لأن معرفة قائل الشاهد تحدد ما إذا كان من الجائز الاستشهاد بقوله أو من غير الجائز ذلك ضمن الضوابط و الشروط التي حددها هؤلاء العلماء للاحتجاج، سواء أكانت هذه الشروط زمانية أم مكانية أم حضرية. بل وذهب بعض العلماء إلى عدم تجويز الاستشهاد بالكلام الذي لا يُعرف قائله، وفي هذا يقول البغدادي : "و عُلم مما ذكرنا من تبين الطبقات التي يصح الاحتجاج بكلامها أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو بنثر لا يُعرف قائله، صرّح

بذلك ابن الأنباري في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، و علة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا او لمولد او لمن لا يوثق بكلامه"[74].

ويبدو أن هذا الحرص الذي أظهره النحويون على نسبة الشواهد إلى قائلها كان الدافع وراء تأليف العديد من الكتب التي تعنى بهذا المجال، من هذه المؤلفات: (خزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي (-1030 1093) الذي هو في حقيقته شرح لشواهد الرضي الاستر ابادي على كتاب الكافية في النحو. وإلى جانب عدم معرفة القائل تبرز إشكالية أخرى أكثر شيوعا في الدراسات النحوية، مؤداها تعدد نسبة الشاهد الواحد إلى أكثر من قائل، فترى الشاهد الواحد يروى في أكثر من كتاب منسوبا إلى عدد مختلف من الشعراء ما بين كتاب وكتاب، بل قد برد الشاهد في الكتاب الواحد مختلف النسبة إلى أكثر من قائل، ومن شواهد النحو التي تعددت نسبتها إلى أكثر من قائل بيت الشعر المشهور:

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وهو شاهد على نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية وقد اختُلف في نسبة هذا الشاهد، فهو مرة منسوب إلى المتوكل الكناني، وتارة إلى الأخطل التغلبي، و أخرى إلى سابق البربري و رابعة إلى أبي الأسود الدؤلي. ومن الأمثلة على ذلك أيضا بيت الشاعر القائل :

كلانا غني عن أخيه حياتَه ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

وهذا البيت ينسب إلى عبد الله بن معاوية، والمغيرة بين حبناء، و الأعشى، ونصيب الأصغر، وستار بن هبيرة، والأبيرد الرياحي[75].

ولعل مردّ اختلاف نسبة الشاهد الشعري يرجع إلى تعدد الرواية واختلاف الرواة الذين رووا هذا البيت ليرد منسوبا في كتب مختلفة إلى عدد من الشعراء كما في البيت السابق، غير أن هناك سببا آخر أدى إلى مثل هذا الاختلاف مردّه إلى التصحيف والتحريف الذي سببه اختلاف الخط واضطرابه، أدى إلى تلف اعترى المخطوطة المدوَّن عليها هذا الشاهد أو ذاك، فاختلفت بذلك طريقة قراءة القائل ما بين عالم و أخر أو بين مخطوطة وأخرى، ومن الشواهد الشعرية الحوية التي يرجع سبب اختلاف قائلها إلى التصحيف والتحريف بيت الشعر القائل :

لله يبقى على الأيام ذو حَيَدٍ بمشمخر به الظيّان والأسُ

وهو شاهد على استخدام اللام حرفا للقسم، فضلا عن وقوعها على معنى التعجب، فينسب هذا الشاهد لعبد مناة الهذلي أو عبد مناف الهذلي وما نراهما إلا واحداً، ولكن تحريفاً اعترى الحرف الأخير من المضاف إليه (التاء المربوطة) فقُرئت فاء أو (الفاء) فقرئت تاء[76].

1- الانفراد بالاستدلال على نمط واحد

اختلفت أنماط الشواهد عند ابن دريد، وتوزعت بين التفرد بالاستدلال بالقرآن أو الشعر أو الحديث، فاكتفى بإيراد الشاهد القرآني في بعض المواطن، وايضا كان الاكتفاء بالاستدلال آيات القرآني قليلا، فإن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وحده أقل و أندر، والخلافات واسعة بين اللغويين في الاستشهاد بالحديث أو عدمه، أما الاقتصار على الشعر وحده في الاستشهاد فهو الأبرُز، ولعل ذلك يرجع إلى أن "الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون (قال الشاعر)؛ و(هذا كثير في الشعر)، و(الشعر قد أتى به)، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة[77].

مادة "رعن"

وقد اكتفى ابن دريد بالشعر شاهدا في كثير من المواطن، دون نمط ثابت فتارة يكتفي بشاهد شعري واحد[78]، وتارة يذكر شاهدين أو أكثر، وكان أكثر استشهاده بالشعر وحده في مادة (رعن)[79] ومشتقاتها، حيث استشهد تسع مرات من الشعر دون غيره.

وجاءت بعض المواد دون استشهاد، ويبدو هذا واضحاً في الأبواب الصرفية الواردة في بداية الجزء الثالث من الكتاب مثل: باب ما جاء على فعل وفعيل، وما جاء على فعالة فعالية، وباب فاعل وفعيل، وباب فَعل و فعل، ومن المصادر على تفعلة، وما جاء على وزن فعل وفعل وفُعل ... إضافة إلى بعض المواد المتفرقة في ثنايا المعجم اكتفى ابن دريد فيها بإيراد المادة ومعناها دون أي دليل، والملاحظ أن عدم الاستشهاد ازداد في الجزأين الثاني والثالث من الكتاب- والأشيع في جمهرة ابن دريد تنوع الأدلة في المادة الواحدة دون منهج محدد ينسق إيرادها والاستدلال بها.

2- ترتيب الشاهد الشعري

يجتمع الدليل الشعري مع غيره من الأدلة في معظم مواد الجمهرة، ولم يتخذ ابن دريد نسقا واحدا في إيراد أدلته المختلفة في المادة الواحدة، فقد يتقدم الدليل القرآني، وأحياناً يتخلف.

مادة "خلق"(خَ ق ل)

وفي مادة (خلق) ومشتقاتها تقدم الشعر على القرآن حيث استشهد بشعر شاعر مجهول، ثم بقول ابن أحمر، ومن ثم أتى بآية من سورة مريم، وأتبعها بآية من سورة الأنعام، وختم المادة بشعر لأبي حاتم ثم برجز[80].

مادة "خلف"(خَ ف ل)

فمادة (خلف) تبدأ بشعر قيس بن الخطيم، ثم بشعر للأعشى ثم آية من سورة الأعراف، وأتبعها بشعر للبيد، ثم آية من سورة الإسراء، وتلاها قول لشاعر مجهول، ثم الهذلي، ثم حديث الرسول (لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من رائحة المسك الأذفر)، وأعقبه قول عمر بن الخطاب (لولا الخليقي لأذّنت)، ثم استدل بشعر يزيد بن معاوية وبشعر لزهير، وبعد ذلك بآية من سورة الفرقان، ثم ببيت من الشعر لأبي جهل، وختم المادة بقول مأثور.

مادة "فود"(د ف و)

فتقدم الشعر على الحديث، وفي مادة (فود)([81])، مصدر دَفَوْتُ الجريحَ أدفوه دَفْواً، إذا أجهزتَ عَلَيْهِ ودفَّفتُ عَلَيْهِ تدفيفا، وَفِي الحَدِيث أَن قوما من جُهينة جَاءُوا الى النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَآله وسلّم بأسير وَهُوَ يُرْعَد من الْبرد فَقَالَ: أدْفوه، وَهِي لغته، عَلَيْهِ السَّلَام، بِغَيْر همز، فَذَهَبُوا بِهِ فَقَتَلُوهُ- كذلك الحال بالنسبة للحديث الشريف؛ فقد يتقدم الحديث ويتأخر الشعر، كما جاء في باب ما جاء على وزن فعلى من الأسماء (عمرى ورقبى)([82])، فتقدم الشعر على الحديث، وفي مادة (ذ م م)([83])، تقدم الحديث على الشعر.و نستطيع القول إن استدلال ابن دريد اتكأ على الشاهد الشعري أكثر من غيره، ولم يتخذ نمطا ثابتاً في ترتيبه مع الأدلة الأخرى، وانما سلك في ترتيبها مسلكا اعتباطياً حسبما اتفق دون منهج يحكمها.

3- تقديم الشاهد الشعري من حيث الاكتمال والوزن

اختلف الشاهد الشعري في الجمهرة بين أن يكون تاماً أو أنصاف أبيات أو أجزاء منها، وقد بلغت الشواهد التامة ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين شاهداً، في حين كانت أنصاف الأبيات قليلة فبلغت ثمانية وعشرين شاهداً، وأما الرجز فقد استشهد ابن دريد بثلاثة آلاف وأربعمائة وسبعة وثمانين بيتاً من الرجز. وكانت الأشعار التامة في أغلبها على البحر الطويل والكامل والوافر والبسيط، وقليل منها على بحر المديد والهزج([84])، وجاء بيت واحد على البحر المجتث، وبيت آخر دون وزن مستقيم، أما أجزاء الأبيات فكانت في أغلبها على البحر الطويل والكامل، وأقلها على البحر الوافر والبسيط والسريع، وبعضها غير واضح في وزنه([85]).

ولا تنبئ هذه الأرقام إلا عن بحث ابن دريد عن الشاهد الشعري دون النظر إلى وزنه أو نوعه؛ أرجز هو أم شعر؟ وعدم اهتمامه بأنصاف الأبيات، وقلة ما ساق منها من شواهد ينم عن غزارة محفوظه من الشعر، وتنوع هذا المحفوظ إذ استشهد بشعر ألف وستمائة واثنين وخمسين شاعراً؛ وكلهم من عصر الاحتجاج اللغوي، وهذا ينم عن دقته في رصد الشاهد.

وتفاوت اهتمام ابن دريد بالشعراء وشعرهم؛ فنراه يكرر الاستشهاد من شعر بعضهم مرات عدة، فقد استشهد من شعر رؤبة ابن العجاج(212)، مرة، ومن شعر العجاج بن رؤبة(211)، ومن شعر أعشى قيس(185)، ومن شعر ذي الرمة(166)، ومن شعر امرئ القيس(148)، و كذلك استشهد من شعر النابغة الذبياني(118) مرة، وقد يكتفي بالاستشهاد مرة واحدة من شعر الشاعر، وهذا لم نجده إلا في الاستشهاد بشعر بشار بن برد، وعلق عليه بقوله: وسألت أبا حاتم عن الظبظاب فلم يعرف فيه حجة جاهلية، إلا أنه قال: فيه بيت لبشار، وليس بحجة[86].

واقتصر الاستشهاد في الغالب على بيت أو بيتين، وأطول استشهاد كان على ثمانية أبيات من الرجز، وقد يساق على المسألة الواحدة غير شاهد شعري لشعراء مختلفين، وأحياناً يكون لأحدالشعراء أكثر من استشهاد في المادة الواحدة ومشتقاتها، فهو يميل إلى عدم الانتظام في الاستشهاد الشعري وحجمه، إلا أنه لا يستشهد إلا للشعراء الموثوقين من عصور الاحتجاج، فلم يختر إلا لشعراء جاهليين واسلاميين وأمويين.

4- نسبة الشاهد الشعري واختلاف رواياته

ركز ابن دريد عنايته بالشاهد وتجاوز عن ذكر نسبة الشعر، وكان يستعمل ألفاظاً تدل على عدم نسبته، مثل قالت امرأة من قريش، قال الشاعر، قال الراجز، قال آخر، قال رجل من طيء، لبعض من لا يعرف، أنشد الهذلي، أنشد التميمي، وعدم النسبة يحدث لبساً لمن يتتبع الشعر في الجمهرة، وأحسن رمزي البعلبكي حين عمد إلى البحث عن الأشعار غير المنسوبة في دواوين الشعراء، وكتب التراث ليثبت أسماء الشعراء في تحقيقه للجمهرة.

مادة "ثبر"(ب ث ر)

وكان ابن دريد أحياناً ينسب الأبيات في شرحه لها ففي مادة (وثَبرة): موضع معروف، قال الراجز:

نجيت نَفسِي وَتركت حزره نعم الفتى غادرتُهُ بثبرة

والشعر لعتيبة بن الحارث بن شهاب وهو من الفرسان المعدودين، ففرعن ابنه يوم ثبرة قتلته بنو تغلب، فقال ما قال[87].

مادة "درم"(د ر م)

فالغريب معرفته التامة بصاحب الأبيات، وقصتها ولكنه ينسبها لمجهول (قال رجل)، ثم يسهب في ذكر نسبه، ونسب الأسماء التي وردت في شعره، وهذا ينم عن معرفته بأصحاب الأشعار التي ذكرها دون نسبة، وعدم اكتراثه ليس ضعفاً أو عدم إحاطة، وانما كان همه وتركيزه على مضمون الشعر، ومناسبته لموطن

الاستشهاد، وقد يقع الشرح والنسبة قبل الشاهد الشعري، فحينما تحدث عن (بني تيم الأدرم) قال: "قبيلة من قريش، وهم بنو تيم بن غالب بن فهر، وفي قريش تيمان: تيم بن مرة الذين منهم أبو بكر الصديق، وطلحة بن عبيد الله رضي الله عنهما، وتيم الأدرم بن غالب بن فهر، قال الراجز:

إن بني الأَدرم لَيسوا من أحد ليسوا إلى قيس وليسوا من أسد

ولا تُوفّاهم قريش في العدد ومثل من أمثالهم (أودى درم) وهو رجل من بني شيبان قتل فلم يدرك بثأره فصار مثلاً لمن لم يدرك بثأره[88]، فالاتساع في ذكر النسب رافقه خوض في التاريخ وما يتعلق به، ويوضح ذلك مدى غزارة علم ابن دريد في التاريخ، والأنساب كما ذكر أبو بكر الزبيدي في طبقاته[89]. ونجد ابن دريد في مواطن لا ينسب الشعر، ولكنه يعلق على الشعر ذاكراً تأرجح النسبة بين رجلين، ويحدد النسبة دون أن يذكر دليلا على ترجيحه، أو مصدرا لذلك، قال الشاعر:

وبات وباتَت له ليلةٌ كليلةَ ذي العائر الأَرمِد

قال أبو بكر: هذا محمول على امرئ القيس بن حجر، وهو لامرئ القيس بن عابس، قد أدرك الإسلام فأسلم ولم يرتد[90]، وربما أتى بالشاهد المتعدد في نسبته دون ترجيح لنسبة على أخرى.

مادة "أُس"(أ س)

ونراه كذلك في مادة (أُس) إذ يعلق "قال الراجز في أُس البناء، وأحسبه لكّذاب بني الحرماز[91]. و حين نسب بعض الأشعار كان يتوقف أحيانا عند أسماء أصحابها شارحاً ومحللاً وناقداً، كما فعل حين ذكر المهلهل "قال قوم: سمي المهلهل الشاعر لأنه كان يهلهل الشعر أي لا يحكمه، وهذا خلاف الصواب؛ لأن مهلهلاً أحد شعراء العرب. قال ابن الكلبي: سمي مهلهلاً ببيت قاله:

لما تَوَقَّل في الكُراع هجينهم هلهلت أَثأر مالكا أو صَنبِلاً

والهلهلة التوقف عن الشيء والرجوع إليه[92].

فابن دريد ذكر أكثر من تعليل للقب المهلهل، ورجح الثانية بعد حكمه على شعر المهلهل، ونفيه الضعف عن شعره.

مادة "بلل"(ب ل ل)

واذا انتقلنا إلى اختلاف رواية الأشعار التي يستشهد بها ابن دريد وجدنا أغلبها ذكر للاختلاف دون تعليق، ويكتفى بذكر الكلمة التي اختلف في رواياتها كما في مادة (بلل) حيث يقول: قال الشاعر:

إذا بل من دَاء بِهِ ظن أَنه نجا وَبِه الدَّاء الَّذِي هُوَ قَاتله

يروى: برا ونجا جميعا؛ وُيروى: إذا بل من داء به خال أنه[93]، فهو يشير إلى تعدد الروايات واختلافها، ويصمت عن ترجيح إحداها أو تعليلها، ولكنه يخطئ أحياناً في رواية، ويعلل ذلك فيقول: "قال أبو حاتم: قال المتحذلقون في شعر ذي الإصبع:

يا عمرو إلّا تدعَ شنتمي وَ منقصتي أضربك حيث تقوُ ل الهَامةُ اشقوني

وهذا خطأ، وانما الرواية حيث يقول الهامة اسقوني، لأن العطش في الهامة[94]، فاللفظة لا تتسق مع سياق النص ودلالته، مما حدا به لإسقاط هذه الرواية وترجيح رواية أخرى. وكذلك حين أورد قول الشاعر: "خلةٌ باقية دون الخلل، والخل مصدر خللت الشئ، وقال الشاعر: (قياماً ما يُخل لهن عود) ويروى ما يُحل لهن عود، وهو خلاف المعنى الذي أراد الشاعر، ولعل موهبته الشعرية مكنته من الوقوف على معاني الشعر بسهولة ويسر. وقد لا يرجح رواية على أخرى بل يثبتهما ويبين اختلاف المعنى باختلاف الرواية، وصحة كل منهما.

مادة "مجل"(ج ل ل)

وكما في مادة (مجل) يقول المجلة: الصحيفة، وكذلك روي بيت النابغة (مجلتهم ذات الإله ودينهم) يريد الصحيفة؛ لأنهم كانوا نصارى، فأراد الإنجيل، ومن روى (محلتهم) بالحاء، أراد الشام الأرض المقدسة[95]، ونجد ابن دريد يؤول معنى البيت على حسب السياق، ويبرر خروج الشاعر عن ذلك لاستقامة الشعر عروضيا، قال أبو داوود:

ولَقد ذعرت بنات عم المرشقات لها بصابِص

و انما أراد بقر الوحش فلم يستقم له الشعر فجعلها بنات عم الظباء[96].

ويلاحظ من كل ما سبق أن ابن دريد كان واسع المعرفة بسير الرجال، وأنسابهم وحياتهم، ووظف معرفته في معجمه بشكل كبير، إضافة إلى حسه الأدبي الرفيع في شرح المعاني، وتفسيرها، واختيار ما ينسجم مع النص حينًا، ومع اختلاف القبائل حيناً آخر.

الهوامش

[1]. الجوهري: الصحاح، 494/2-195، ط2، أحمد عبد الغفور عطار، بيروت لبنان 1979م.

[2]. ابن منظور: لسان العرب، محمد بن مكرم ص:240 المجلد الثالث دار صادر، بيروت.

[3]. المعجم الوسيط، 240،497/1 دار الدعوة استنبول 1989.

[4]. جبر، يحيى عبد الرؤوف: الشواهد اللغوية، ص:256 مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني السادس 1992.

[5]. المصدر السابق نفسه: ص:256.

[6]. الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، ص:17، دار الفكر، بيروت – لبنان.

[7]. البغدادي: خزانة الأدب، 9/1.

[8]. ناصف، على النجدي: سيبويه أمام النحاة، ص:425، القاهرة مكتبة نهضة مصر 1953.

[9]. المبرد، محمد بن يزيد المقتضب: تح:محمد عبد الخالق، المقدمة، ص:95، عظيمة وزارة الأوقاف المصرية القاهرة، 1339هـ.

[10]. جي، يحيى: الشاهد اللغوي، ص:268.

[11]. القرآن الكريم: سورة يوسف، رقم الآية:49.

[12]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:241).

[13]. القرآن الكريم: سورة النبأ، رقم الآية:14.

[14]. تفسير الطبرى: جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:582).

[15]. القرآن الكريم: سورة البقرة، رقم الآية:266.

[16]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:45).

[17]. القرآن الكريم: سورة النور، رقم الآية:11.

[18]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:351).

[19]. المصدر نفسه، 340/1-341.

[20]. الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، 368/7، الزمخشري: الكشاف، 212/3.

[21]. القرآن الكريم: سورة يوسف، رقم الآية:31.

[22]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:239).

[23]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 274/1-275.

[24]. القرآن الكريم: سورة غافر، رقم الآية:57.

[25]. الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، 87/9.

[26]. القرآن الكريم: سورة النساء، رقم الآية:31.

[27]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 275/1.

[28]. المصدر نفسه: 246/3.

[29]. المصدر نفسه: 823/1.

[30]. القرآن الكريم: سورة الأعراف، رقم الآية:156.

[31]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:170).

[32]. القرآن الكريم: سورة البقرة، رقم الآية:135.

[33]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:21).

[34]. المصدر نفسه و الصفحة.

[35]. الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، 557/4، والشوكاني: فتح القدير، 118/1.

[36]. القرآن الكريم: سورة الطارق، رقم الآية:11.

[37]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:591).

[38]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 79/2.

[39]. المصدر نفسه والصفحة.

[40]. القرآن الكريم: سورة العلق، رقم الآية:8.

[41]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:597).

[42]. المصدر نفسه والصفحة والسيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، 203/2.

[43]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 120/1.

[44]. القرآن الكريم: سورة الصافات، رقم الآية:49.

[45]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:447).

[46]. القرآن الكريم: سورة النمل، رقم الآية:74.

[47]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:394).

[48]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 120/1.

[49]. الزمخشري: الكشاف، 369/3.

[50]. ابن دريد: جمهرة اللغة، 105/1.

[51]. القرآن الكريم: سورة الزمر، رقم الآية:28.

[52]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:461).

[53]. القرآن الكريم: سورة الأعراف، رقم الآية:45، وهود، رقم الآية:19.

[54]. جامع البيان فى تفسير القرآن للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبرى (رقم الصفحة:223).

[55]. القرآن الكريم: سورة طه، رقم الآية:108.

[56]. تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبو الفداء اسماعيل بن كثير القرشى (رقم الصفحة:319).

[57]. الطوسي: التبيان في تفسير القرآن، 4/7، الراغب الاصفهاني: مفردات الفاظ القرآن، 592- 593.

[58]. حسنين محمد مخلوف: صفوة البيان لمعاني القرآن، 89-90.

[59]. القرآن الكريم: سورة الإسراء، رقم الآية:79، المصدر نفسه، 71/2، ابو عبيدة، مجاز القرآن، 389/1، والطبرسي: مجمع البيان، 434/6.

[60]. سيبويه: الكتاب: 1/8-282،343،13.

[61]. ابن جني: الخصائص، 323/1 وما بعدها.

[62]. الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، 482/1.

[63]. المصدر السابق نفسه: ص:81.

[64]. الجمحي: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص:23.

[65]. الحديثي، خديجة: دراسات في كتاب سيبويه، ص:83.

[66]. منهاج البلغا وسراج الأدباء، ص:143.

[67]. القيرواني، أبن رشيق: العمدة، ص:219، دار المعرفة بيروت - 1408 هـ.

[68]. العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين، ص:150، على الجباوي القاهرة، 1952هـ.

[69]. ابن جعفر، قدامة: العمدة، 269/2، محمد قرقزان بيروت 1988م.

[70]. الحديثي، خديجة: دراسات في كتاب سيبويه، ص:144،130.

[71]. سيبويه: الكتاب، 441/1.

[72]. المصدر السابق نفسه: 1/ 68.

[73]. جبر يحيي: الشاهد اللغوي، ص: 275 وما بعدها.

[74]. البغدادي، عبد القادر: خزانة الادب، 1/5-6، القاهرة – مكتبة الخانجي، عبد السلام هارون، 1989.

[75]. الأنباري، أبو بكر: الزاهر، بغداد ، دار الرشيد 1979، حاتم الضامن 8/2.

[76]. الأنباري، أبو بكر: الزاهر، بغداد ، دار الرشيد 1979ء حاتم الضامن 8/2.

[77]. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس(414هـ/1023 م): الإمتاع والمؤانسة، ضبط وشرح: أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، د. ت، 136/2.

[78]. الجمهـــرة: 90/1، 801/2،635،689.

[79]. السابق: 376/2-377.

[80]. السابق: 1/ 619-596،365،231،618، 615، 2/ 240.

[81]. الجمهـــرة: 291/2.

[82]. الجمهـرة: 1/ 73، 1231/2،1230.

[83]. السابق: 1/ 118،113،74.

[84]. بلغت الأشعار على البحر الطويل (1367)، والوافر (553) وعلى مجزوئه (7) أبيات والبحر الكامل (544) ومجزوئه (65) بيتاً، والبحر البسيط (526)، وعلى مجزوئه بيت واحد وعلى مخلعه (17) بيتاً، والمتقارب (201)، والخفيـف (125) ومجزوئـه (6) أبيات، وعلى بحر الرمل (138) وعلى مجزوئه (8) أبيات، والسريع (91) بيتاً، والمنسرح (53) بيتاً، والمديد (20) بيتًا وعلى مشطوره (6) أبيات، والهزج (18) بيتاً.

[85]. جاءت الأجزاء على البحر الطويل (9) أبيات، والكامل (4) أبيات، والوافر (29) والبسيط والسريع كل منهما على بيت واحد.

[86]. الجمهرة: 175/1.

[87]. الجمهـرة: 200،79/1 والرجز ورد في اللسان مادة (ثبر).

[88]. السابق: 2/ 255، 147/1 ،14 ،90 (منسوب لمنظور الزبيري في المقاييس 270/2.

[89]. البحث: ص:3.

[90]. الجمهرة: 775/2، (ورد البيت في ديوان امرئ القيس/ 185وهو على البحر المتقارب) .

[91]. السابق: 17/1.

[92]. السابق: 161،223،90/1 (البحر الكامل، وورد في اللسان مادة (هلل) وفيهما تعليل لاسم الأسعر والعجاج وفي ص:54، تعليل لتسمية النميري الثقفي وذكر نسبه.

[93]. الجمهـــرة: 37/1، 636/2 (البحر الطويل، وورد في اللسان مادة بلل دون نسبة) .

[94]. السابق: 1100/2 (البحر البسيط، ورد في الشعر والشعراء 597والأغاني: 9/3.

[95]. السابق: 54،131،159/1، 2/ 816.

[96]. الجمهرة: 175/1 (ورد في ديوان أبي داوود الإيادي 322 وهوعلى مجزوء الكامل).